حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

المنطق الرياضي في الفكر النحوي

د. مطلق محمد مبارك المرشاد

المستخلص

إن ثقافتنا العربية قامت على الاستقراء، ومن ثم التحليل والاستنباط، وفي هذه الأسس تأثر علماؤنا بالفكر الرياضي؛ حيث جمعوا ألفاظ العربية، وحصروها بطريقة رياضية، معتمدين فيها على التفسير والتعليل، وظهر ذلك في كتبهم، والمنطق الرياضي يستند إلى النظام الاستنباطي الذي يجعل غير المترابط نظاماً متماسكاً يعطينا مجموعة من القوانين الثابتة، وهذا ما حدث في النحو؛ حيث تساق الوحدات اللغوية وفق تركيب لغوي خاضع لعلاقات مرتبة ومتناسقة يقبلها منطق العقل، ويقيس عليها، وعلم النحو مؤسس على علاقات قائمة بين أجزاء الكلام، ولا تتم اكتشاف ماهية هذه العلاقات إلا باتباع منهج علمي يقوم على ملاحظة الظواهر اللغوية، ومن ثم ملاحظة النحاة لظاهرة الإعراب، ثم التجربة للتدليل على صحة ما توصل إليه النحاة في استقرائهم من نتائج، ثم وضع الفروض للوصل إلى استنباط أساليب الصياغة الصحيحة، وإذا صدقت الفروض، وأثبت النحاة صوابها أصبحت قاعدة عامة، كما يُعد القياس – بقسميه القياس الاستقرائي والقياس الشكلي – ملمحاً من ملامح الترابط القوي بين المنطق الرياضي والنحو؛ لأنه يقوم على أصل وفرع وعلة وحكم.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وميّزه بنعمة العقل والتفكير ما جعله يحسن النظر والتدبير، والصلاة والسلام على نبينا محمد، خير من نطق بلغة الضاد التي حُفِظت بقرآن كريم، أنزله الله عليه بلسان عربي مبين.

أما بعد:

فإن نحونا العربي علمٌ قائم على الموضوعية والشمولية والتماسك والاقتصاد وتقديم الأدلة والبراهين التي تُعد من أسس العلوم العقلية والعملية مما توفر له الثقة في التفسير والتنبؤ والضبط، وتبعد عنه الشك، ما تجعله يتلاقى مع المنطق الرياضي، ويؤدي إلى تأثره بأسس هذا المنطق من بداية الخليل بن أحمد بفكره القائم على الملاحظة والتجريب والفروض، ووضع القاعدة والقوانين التي تتماشى مع الاستقراء اللغوي، ومن ثم سار النحاة على النهج نفسه في طريقة استنباط الأحكام من خلال قياس قائم على ضوابط ثابتة، ومفاهيم أساسية تؤدي إلى قواعد نحوية ثابتة متسمة بالتعميم غالباً.

ومن الحقائق المعروفة عند الدارسين؛ أن الحاجة إلى حفظ القرآن الكريم من اللحن والتحريف، وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، كانت من الأسباب في نشوء الدراسات اللغوية عند العرب عامة، والنحو بصفة خاصة؛ إذ حرص العلماء القدامى على حفظ كتاب الله في الصدور والصحف، وعكفوا عليه دراسة ومدارسة، ابتغاء فهم معانيه وسبر أغواره؛ لأنه مصدر التشريع الأول.

وكان العلماء قديماً يرتحلون إلى البوادي لتدوين اللغة العربية الفصيحة من أفواه العرب الأقحاح فكانت مرحلة ضرورية لاستقراء اللغة، ثم غربلتها وتصنيفها، والعمل على تدوينها؛ بناء على جملة من المعايير العلمية واللغوية التي اعتمد عليها في انتقاء اللغة الفصيحة البعيدة من مواطن الفساد اللغوي؛ وفي القرن الثاني للهجرة نضجت هذه الدراسة، واكتملت أصولها ومناهجها ومسائلها على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو يمثل أساس مرحلة الأصالة والتأسيس، وجاء بعده من أكمل هذه المرحلة، حتى جاء المتأخرون فأدخلوا المسائل النحوية في دائرة المنطق والآراء الفلسفية المعقدة، كالإكثار من توظيف التعاريف الدقيقة النسج، والغامضة عن الفهم، فللتأويل والتقدير يلجئون، وللأقيسة المنطقية يكثرون، وأضافوا بعض الأبواب كباب (التنازع والاشتغال)، وفيما يلي أهم الملامح البارزة في منهج النحاة المتأخرين وهي:

١- اتباع أساليب الحوار والجدل والحجاج.

٢- العناية بالحدود.

٣- الاهتمام بأوجه الخلاف في الآراء.

٤- التعليل.

٥- ورود الألفاظ المنطقية؛ نحو: الأخص، الأعم، الكل، الجزء، الجوهر، الجنس، النظر المعلول والإشباع، فتكلّف النحاة المتأخرين أدى إلى تعقيد مسائل النحو، رغم محاولات بعض النحاة تبسيط أبوابه، ووضع المتون والشروح له، فالمشكلة ليست هنا، بل في كيفية تعليل تلك الظواهر النحوية، ولمّا ابتعدوا عن منطق اللغة وطبيعتها السليقيّة وقعوا في تلك التعقيدات التي لا تمت بصلة للأصول النحوية الأولى المؤسسة على يد الخليل، وتلاميذه من بعده، وهي أصول نحوية أصيلة مستنبطة من المدونة العربية بمختلف أشكالها، تنتمي إلى فكر عربي أصيل غير متأثر بالمنطق الأرسطي، ولا بالفكر الفلسفي اليوناني.

كما كان للعامل النحوي عندهم أثر في تفكيرهم النحوي، أو في بناء الحكم الإعرابي في الجملة سواء في الاسم، أم الفعل، أم الحرف؛ حيث ينظر إلى الأثر الإعرابي

الذي يطرأ على الكلمة في التركيب اللغوي، وهو أثر يتركه العامل اللفظي، وعند غيابه يلجأ إلى التأويل والتقدير في إيجاد العوامل المعنوية كالعامل في المبتدأ، أو يعللون الكثير من المسائل النحوية بعلل هي أقرب إلى الواقع اللغوي منها إلى العلل الفلسفية، وهذا يدفعنا إلى أن النحو له علاقة وثيقة بالفلسفة والمنطق الرياضي؛ حيث تأثرت الثقافة العربية بالفكر الرياضي، وبدت مظاهره في مختلف الحقول العلمية والفكرية، حتّى أصبح هذا الفكر ركناً أساساً من أركان دائرة الثقافة العربية، ويُعد النحو العربي حلقة من هذه الدائرة، تأثر بالفكر الرياضي منذ وقت مبكر، أي في زمن تقعيد قواعد اللغة العربية، ولقد اشتغل الخليل بن أحمد بالحساب، وأولى له أهمية كبيرة؛ حيث كان أول من فكرّ في وضع معجم في اللغة العربية، وقد استطاع بعقليته الجبارة، وذكائه الوقاد أن يجمع ألفاظ العربية، ويحصرها بطريقة رياضية، وبيّن المستعمل والمهمل منها في كتاب العين، الذي كان أول معجم في العربية؛ حيث جاء في مقدمة المعجم أنه قال: "اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قد ودق... والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه... والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها، وهي أربعة وعشرون حرفا تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح، وهي ستة أوجه، فتصير أربعة وعشرين وجهاً... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً؛ ذلك أنّ حروفها، وهي خمسة أحرف، تُضرب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون حرفاً فتصير مائة وعشرين وجهاً... "[١] وتبدو لنا جلياً مبادئ الرياضيات فيه؛ حيث استخدم فيه الخليل طريقة حصر ألفاظ اللغة، وذلك عن طريق تتبع عدد الألفاظ الناتجة عن تقاليب الحرف الواحد في كل بناء من أبنية الكلمة.

ولقد أثر الخليل بفكره ومنهجه في غيره؛ حيث نقل عن ياقوت قوله: "كان النضر بن شميل يقول: أكلت الدنيا بعلم الخليل وكتبه، وهو في خص لا يشعر به" [٢] فاستطاع بذكائه وبفكره الرياضي أن يستنبط العلل النحوية ويستخرج مسائل النحو، وأن يضع الأحكام لقواعده؛ فكان المنهل الأصيل لكل مريد إلى معرفة النحو ومبادئه، وقد أتى في "النحو بما لم يأت بمثله أحد قبله في تصحيح القياس واللطافة، والتصريف"[٣]، فاشتغل في اللغة والنحو، وبث آراءه النحوية بين تلاميذه الذين حملوا عنه أفكاره من بعده، وقد ألف تلميذه سيبويه كتابه الشهير، وصاغ فيه أفكاره؛ حيث يرى المؤرخون أن كل موضع فيه إشارة غير مباشرة يحملها الكتاب كالألفاظ التالية: «قال» و«ذكر» و«سألته» و«زعم من أثق به» كان يقصد بها سيبويه أستاذه الخليل، أو صريحة كقوله: «وسألت الخليل – رحمه الله – عن قولهم.. [٤]، ومنه أيضاً قال الخليل – رحمه الله: "كلمني يَدُهُ في يدي"[٥] وعلى هذا النحو "يعتبر الخليل مؤسس النحو العربي بمعناه الصحيح"[٦]، ويأتي بعده تلميذه سيبويه الذي «جمع علم البرعاء من النحويين القدماء كلهم، فذكر في كتابه مذهب الخليل، ومذهب يونس، ومذهب أبي عمرو، ومذهب ابن أبي إسحاق، وذكر مذاهب قوم غير هؤلاء، على أنه لم يرتضها، فدفعها، وصحح علم النحويين القدماء، وجمع الأبنية كلها"[٧]، واعتبره أبو الطيب اللغوي من "أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس؛ قرآن النحو"[٨]؛ حيث شهد له العلماء والمؤرخون على القيمة العلمية التي يمتاز بها، والذي كان محل البحث والدراسة قديما وحديثاً؛ إذ كان ذا أثر في ارتقاء الدراسات اللغوية عند العرب.

لذا فإن المجهودات التي بذلها علماؤنا الأوائل في جمع المادة اللغوية، والعمل على تقعيدها وفق دراسة موضوعية علمية؛ قائمة على جملة من الأصول النحوية المبنية على

التفسير والتعليل، هي في الحقيقة أصول مؤسسة على المنطق الرياضي؛ فلم ينشأ النحو العربي اعتباطاً؛ بل على أساس علمي قويم، له خصائصه، ومنهجه الرياضي المبني على استقراء القواعد وفق منطق تحليل الواقع اللغوي.

وذهب الدكتور مهدى المخزومي إلى أن تأثر النحو بالمنطق بدأ مبكراً قبل الخليل، فيقول: "الواقع أن تأثير علم الكلام، أو الثقافة البصرية اليونانية، إنما ظهر في النحو في زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً، ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة، بميله إلى القياس والتعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق" (٩).

وعرض الدكتور إبراهيم مدكور لبعض جوانب الشبه بين النحو والمنطق، من خلال موازنته بين الكتاب لسيبويه والأرجانون الأرسطي، فرأى أن تقسيم سيبويه للكلم هو نفس تقسيم أرسطو للكلم، كما رأى أن من أهم الدلائل على هذا التأثر، هو كلف النحاة بالقياس ومكانته في النحو العربي، وأنه وليد الاعتداد بالرأي والتأثر بالثقافات الأجنبية، ومن بينها منطق أرسطو، وأن تحديد النحاة لشرائطه مماثل لتحديد أرسطو لشرائط القياس المنطقي، وأن أصول القياس النحوي تترسم خطى القياس المنطقي، ثم رأى أن مبدأ العلية في النحو العربي لا يقل شأناً عن مثيله الفلسفي، ورأى أن نظرية العامل وليدة هذا المبدأ الفلسفي، وأن العلل عند النحاة تنوعت، كما تنوعت عند الفيلسوف اليوناني(١٠).

وقد قال الدكتور علي أبو المكارم: "إن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذي ينهض عليه تقسيم أفلاطون للموجودات، وهو الدلالة، وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة" (١١).

كما ذهب إلى أن تقسيم النحاة للكلام من حيث التركيب والإفراد يرجع في أصله إلى تقسيم أرسطو للألفاظ(١٢).

وممن قال بهذا التأثر أيضاً الأستاذ إبراهيم مصطفى(١٣) ، والدكتور إبراهيم أنيس(١٤) والدكتور عبد الرحمن أيوب(١٥).

ولكنني أرى أن المنطق لم يجد إلى النحو سبيلاً، إلا مع بدايات القرن الثالث الهجري، عقب انتهاء فترة الاحتجاج النحوي، وأصبح اهتمام النحاة يتوجه إلى المحافظة على ما ورثوه من قواعد وقوانين، وبدأت الثقافة اليونانية تغزو التراث العربي، وتؤثر فيه، فتأثر النحاة بمقولات المنطق، وفرضياته والبحوث الفلسفية وتقسيماتها، حتى وصل الأمر بالنحو إلى أن قال الفارسي – وهو المولع بالقياس المفتتن به: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"(١٦). وقد كان الرماني يمزج النحو بالمنطق(١٧).

إذن لم يعرف النحو المنطق إلا فيما بعد فترة التأصيل، يقول الدكتور تمام حسان: "إن نشأة النحو العربي لم تعرف المؤثرات اليونانية، وإنما عرفها تطوره بعد القرن الثاني الهجري"(١٨) .

والمنطق: هو علم قبل كل شيء، وهو معيار يُتخذ لضبط المعرفة، ووضع القوانين، وإحقاق الحق؛ وهو "الصناعة التي تعرفنا من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدًا، والقياس الصحيح الذي يُسمى بالحقيقة برهاناً"(١٩)، فهو على هذه الشاكلة يحمل معنى الحد والقياس والبرهان الذي يكون هذا العلم؛ فالمنطق يعمل على التنسيق لمبادئ التفكير الصحيح، ويحدد المفاهيم أو الأحكام العامة المستنتجة من العمليات العقلية للغة، والنحو العربي مستمد من استقراء الظواهر اللغوية التي تخضع لوضع الفرضيات الملائمة للواقع اللغوي، بإجراء عمليات عقلية كالقياس للوصول إلى

إثبات صحتها وديناميكيتها؛ حتى تصير قانوناً ومعياراً تسير وفقه اللغة، وهو معيار التفكير العلمي المنطقي، ذو التفكير الرياضي البعيد عن تفكير المنطق الأرسطو طاليسي.

وبين التفكير المنطقي والفكر الرياضي صلة تكامل وتشابه، فلا يمكن الفصل بينهما فالفكر الرياضي له أصوله الاستنباطية والبرهانية، وهو قبل كل شيء علم قائم بذاته؛ مبنيٌ على اليقين وصحة النتائج، وعليه فقوانين النحو العربي منبثقة من خصائص العلم الرياضي المنطقي؛ الذي يقود إلى إنتاج قواعد رياضية منطقية؛ متماسكة ومرتبة.

والمنطق الرياضي يستند إلي النظام الاستنباطي؛ حيث يجعل من مجموعة غير مترابطة من الأفكار نظاماً متماسكاً وغير متناقض، وهو ينتقل من قضية أولية إلى نتيجة يستلزم منها وجود العلاقة المنطقية الرياضية بينهما؛ بمعنى أن تحليل اللغة قائم على نظام لغوي، بحيث تُساق الوحدات اللغوية وفق تركيب لغوي خاضع لعلاقات مرتبة ومتناسقة يقبلها منطق العقل، والعنصر اللغوي لا قيمة له في ذاته، بل في وظيفته الأدائية، المرتبطة بالعلاقة مع العناصر اللغوية المتواجدة في نطاق تركيب لغوي معين، فاللغة العربية مؤسسة على العلاقات القائمة بين أجزاء عناصرها اللغوية، ولا يتم اكتشاف ماهية هذه العلاقات إلا باتباع منهج علمي، ولقد اتخذ النحاة العرب القدامي منهجاً علمياً صارماً في تحديد هذه العلاقات وإجراء القياس عليها، فاللغوي "شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب، ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي، ويقيس عليه"[٢٠]، فمهمة اللغويين كانت جمع ما نطق به العرب الأقحاح، ومن ثمَّ تهيئة لغة متماسكة البنية فصيحة الأداء تعين علماء النحو في عملية الاستقراء اللغوي؛ للوصول إلى استنباط قواعد نحوية صحيحة، يعوّل عليها كأصل في عملية القياس، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به بناءً على فكر منطقي رياضي تحليلي؛ لأن النحو منطقي لغوي، والمنطق نحو عقلي رياضي، وهذه العلاقة القائمة بين المنطق والنحو علاقة متناسبة؛ وليس كما يقول الفارابي: "وهذه الصناعة؛ صناعة المنطق تناسب صناعة النحو، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات"[٢١]، وكان من الأولى أن يقول بارتباط صناعة المنطق الرياضي بإنتاج القوانين النحوية فعلماء النحو الأوائل امتازوا بنزعة رياضية منطقية بحتة، تظهر لنا مبادئها جلياً في كتاب سيبويه والأفكار النحوية التي نقلها عن الخليل.

والمنهج الاستنباطي هو ذلك المنهج الذي "فيه ينتقل الذهن من الأمور الكلية إلى الأمور أو القضايا الجزئية"[٢٢]، ويعد "الاستنباط أحد الأساليب الأساسية في الاستدلال والبحث، وهو يستخدم على العموم بعد تجميع الوقائع في ميدان معرفي ما، وذلك بهدف التعمق في فهم المعطيات التجريبية وتنسيقها، والاستخلاص الدقيق لكل النتائج من القضايا المتخذة كأوليات"[٢٣].

"والمنهج الاستنباطي: بمعناه العام ليس خاصاً فقط بالمنطق وحده، بل يوجد بصفة أوضح في العلوم الرياضية، كالهندسة والحساب وجميع العلوم التي تدرس ماهية الأشياء التي تستخدم- كما ذكر أرسطو- الشكل الأول من القياس في براهينها، وهو أكمل الأشكال من الوجهة العلمية"[٢٤].

والقياس يعد ضربا من الاستدلال الاستنباطي[٢٥]؛ "فجوهر القياس مأخوذ إذن من التفكير الرياضي، بل إن القياس في مضمونه ليس إلا إحدى مراحل البرهان الرياضي"[٢٦].

والاستنباط أو القياس بهذا المفهوم مرتبط بمنهج آخر هو المنهج الاستقرائي،

فالقياس يبدأ حيث ينتهي الاستقراء؛ "إذ هذه العملية الأخيرة تنتهي بنا إلى التأكد من صحة الحقائق العلمية فتصبح قوانين، أو قضايا مطلقة يمكن تطبيقها بطريقة قياسية على كل حالة فردية جديدة، وذلك بسبب صدقها بصفة عامة"(٢٧).

وهذان النوعان من الاستدلال "بينهما ارتباط شديد، وهما لازمان معاً لصحة التفكير العلمي والفلسفي، فالاستقراء يضمن مطابقة المقدمات للواقع والقياس يضمن عدم التناقض أثناء التفكير المبني على تلك المقدمات، وكلاهما محتاج للآخر، فالقياس يحتاج للاستقراء لكي يمده بمقدمات كلية صحيحة من ناحية الواقع، والاستقراء محتاج للقياس لكي يقوم بدور المراجع أو المحقق؛ لأن القضايا الكلية التي توصل إليها الاستقراء بالملاحظة والتجربة لا نستطيع أن نتحقق من صدقها إلا بتطبيقها على حالات جزئية جديدة، وهذا هو القياس"(٢٨).

فعمليات الاستقراء وعمليات القياس تعد عمليات مترابطة ومتكاملة، "فالأسلوب الاستقرائي.... عادة يكمل الأسلوب القياسي.... فطريقهما واحد متكامل"(٢٩)، "فإذا كان الاستقراء عملية بحث فالقياس عملية برهان"(٣٠).

وكلاهما من دعامات البحث العلمي، "والعلم يستهدف الوصول إلى قوانين عامة من وقائع فردية، وهذا هو الاستقراء، ثم تطبيق القانون العام على وقائع فردية.... وهذا هو القياس"(٣١).

ونحاتنا القدماء اعتمدوا على هاتين الدعامتين من دعامات البحث العلمي في تأصيلهم للتراث النحوي، يقول العكبري عن النحو: " هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب"(٣٢).

والاستقراء هو: "ملاحظة وفحص الجزئيات والظواهر الموجودة في العالم الخارجي، ثم استخلاص قانون عام ينطبق عليها جميعًا"(٣٣). أي: أنه ذلك "التفكير الذي ينتقل فيه المرء من بعض الحالات الخاصة إلى القول بوجود قانون عام ينطبق على جميع الحالات الأخرى الشبيهة بالحالات التي سبق أن قام المرء بملاحظتها، أو إجراء التجارب عليها"(٣٤).

وبهذا يعني الاستقراء "الحكم على الكلي لثبوت ذلك الحكم في الجزئي"(٣٥).

وهو بذلك يهدف إلى "تقرير القوانين أو العلاقات العامة الثابتة التي تمكننا من فهم الظواهر، أو الأشياء التي سبقت ملاحظتها فهمًا علميًا صحيحًا"(٣٦).

*** وهو ينقسم إلى قسمين:**

الأول: الاستقراء التام، وهو الذي يقوم فيه الباحث بتتبع جميع أنواع الجزئيات المندرجة تحت الظاهرة التي يريد دراستها.

والثاني: الاستقراء الناقص، ويكتفي فيه الباحث بتقصي معظم جزئيات الظاهرة. "الأول يفيد اليقين والأخير يفيد الظن"(٣٧).

أما الأول فنادر عزيز لا يمكن تحقيقه في البحث النحوي، وأما الأخير– وهو الناقص – فهو الاستقراء العلمي– وهو ما نقصده في بحثنا هذا– ويُقصد به "مجموعة الأساليب والطرق العلمية والعقلية التي يلجأ إليها الباحث حين ينتقل من الأمثلة الجزئية، أو الحالات الخاصة إلى تقرير قانون، أو قضية عامة يمكن إثبات صدقها بتطبيقها على عدد لا نهاية له من الظواهر أو الحالات الجديدة التي تشترك مع الحالات الأولى في خواصها، أو صفاتها الذاتية"(٣٨).

ويستلزم الانتقال من الأمثلة الجزئية إلى الحكم العام أن يقوم الباحث بمجموعة من الخطوات التي تساعده على إثبات صدق هذا الحكم، وهذه الخطوات هي مراحل الاستقراء، أو أسسه.

وقد اتخذ النحاة الاستقراء معيارًا للتثبت من الأحكام، ودليلاً يُرجع إليه لحسم العديد من قضايا الخلاف النحوي، فعلى سبيل المثال دار خلاف طويل بين النحاة حول أصلية المصدر، أو الفعل، وأيهما مشتق من الآخر، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وفرعٌ عليه، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، ولكل دليله وحجته[٣٩]، إلا أن ابن عصفور رأى أن حسم الأمر لا يُلجأ فيه إلى كل هذه الأدلة والحجج، إنما يحسمه الاستقراء؛ فيقول: "لكن الدليل القاطع أن يقال: استُقرئت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتُقت منه وزيادة، وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق نحو: أحمر مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان، فدل ذلك على أنها مشتقة منه"[٤٠].

واحتكم الرضى إلى الاستقراء في النزاع الذي دار بين النحاة حول مسألة تنازع الفعلين لمعمول واحد، فالبصريون يرون إعمال الثاني، ويرى الكوفيون إعمال الأول، ولكل دليله[٤١]، إلا أن الرضى رجح إعمال الثاني مستندًا إلى الاستقراء، يقول: "ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم"[٤٢]، ولم ينس النحاة القدماء أن يؤكدوا أيضًا على أن استقراءهم للظواهر اللغوية استقراء ناقص، وأن الاستقراء بابه مفتوح، فابن جني حين سُئل عن تفسيره لبيت الجعدي، هل تجد له على تفسيرك الذي حكيته ورأيته نظيرا؟ قال: "لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء"[٤٣]. واستدرك النحاة على سيبويه عدم قوله بفعلية حاشا[٤٤]، وقد ثبت بالنقل الصحيح عن أبى زيد، وأبي عمرو الشيباني، والمازني والمبرد، وغيرهم النصب بها، فقد سُمع ممن يوثق بعربيته قول بعض العرب: "اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبغ"[٤٥]، وروى ابن مالك عن الأخفش أنه قال: "وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها"[٤٦]. فثبت بذلك أن استقراء سيبويه لم يكن دقيقًا في هذه المسألة، واستكملها النحاة من بعده.

وقد اعتمد النحو على أسس الاستقراء والتي منها:

(١) **الملاحظة:** وهي أهم خطوات البحث العلمي وتُعدّ "أقدم طريقة استخدمها الباحثون في علم اللغة، ولا تزال إلى الآن من أهم طرقهم"[٤٧]ولقد كانت عناية النحاة بهذه الخطوة عناية فائقة، فعلى ضوء الملاحظة استطاعوا أن يتتبعوا الظواهر اللغوية، بمراقبتها ورصدها، وجمع ما يندرج تحتها، والنظر فيها ودراستها، ولقد استمرت هذه المتابعة والمراقبة للظواهر مدة طويلة بدأت بعصر أبي الأسود الدؤلي، مرورًا بعبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، وصولاً إلى سيبويه، خضعت خلالها الظواهر لملاحظة دقيقة، تم على أثرها اكتشاف العديد من الخصائص التي تتميز بها الظواهر، ولعل أهم هذه الاكتشافات هو ملاحظة النحاة لظاهرة الإعراب، ثم ما لبث النحاة أن اكتشفوا ظواهر أخرى عديدة كالترتيب والتطابق، وصولاً إلى القواعد والأصول العامة للنحو العربي[٤٨]، فلما اطمأن النحاة إلى أن ما توصلوا إليه من قواعد وأصول يمثل العربية، وما تشتمل عليه ظواهرها، قاموا بتسجيل ما توصلوا إليه، وهي خطوة مهمة من خطوات الملاحظة.

٢- التجربة:

إن وظيفة التجربة هي التدليل على صحة ما توصل إليه النحاة في استقرائهم من نتائج، وقياس مدى مطابقة هذه النتائج للمادة اللغوية التي قام النحاة باستقرائها، واستخراج ظواهرها اللغوية، حتى يطمئنوا إلى أن ما توصلوا إليه يمثل العربية، كما يرونها في القرآن الكريم، ولكي يتحققوا من ذلك استخدموا طريقتين:

الطريقة الأولى: يمكن أن نطلق عليها الطريقة الوصفية، واهتم فيها النحاة بالاتصال المباشر بأهل اللغة من الفصحاء للتوثق من صدق ما توصلوا إليه من نتائج، وتم لهم ذلك بطريقتين:

أولاهما: مشافهة الأعراب: وقد حرص النحاة في تعاملهم مع الأعراب على التأكد من فصاحتهم، من خلال معرفتهم بأماكن إقامتهم التي لابد أن تدخل في نطاق الحدود المكانية التي تم الاتفاق على فصاحة أهلها، وإذا ما تأكد النحاة من فصاحتهم أصبحوا مصدرًا مهمًا من مصادر المادة، بل وأصبحوا أيضًا مرجعًا يرجع إليه النحاة للتأكد من صحة ما توصلوا إليه من نتائج من خلال عرضها عليهم، وسؤالهم عنها، أو باختبارهم للتوثق من صحتها.

ثانيتهما: سؤال العلماء ومناظرتهم: إن علماء العربية الأوائل الذين وضعوا النحو، وأصَّلوا قواعده[٤٩] اعتمدوا في استقرائهم النحوي بادئ الأمر على أنفسهم، وعلى ما يحفظون من لغة العرب، فلقد كانوا من رواتها المشهورين، وممن يوثق بعربيتهم، وعنهم أخذت العربية، وكانت محاوراتهم وأسئلتهم وسيلة مهمة لاختبار ما لديهم، والتوثق من صحته، فقد "جاء عيسى بن عمر يومًا إلى أبي عمرو بن العلاء، فسأله عن شيء بلغه عنه، فقال له أبو عمرو: ما هو، فقال له عيسى: بلغني أنك تجيز «ليس الطيبُ إلا المسكُ» بالرفع. فقال له: نمت يا أبا عمر، وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع، ثم أرسلوا إلى الأعراب يستوثقون منهم، ويختبرون قول أبي عمرو، فكان الرأي موافقًا لأبي عمرو، فقال عيسى لأبي عمرو: بهذا والله فُقْتَ الناس"[٥٠].

ونظرة سريعة على كتاب سيبويه كفيلة ببيان أهمية سؤال العلماء ومحاوراتهم في اختبار ما توصل إليه، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من سؤال يوجهه سيبويه للخليل[٥١]، أو لغيره من العلماء، يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناسًا من العرب يُوثق بعربيتهم، وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت"[٥٢].

ومناظرات العلماء ومجالسهم العلمية كانت بمنزلة حلقات نقاش علمية، يناقشون فيها ما لديهم، ويختبرون ما توصلوا إليه في استقرائهم، حتى يطمئنوا أنه على درجة من الدقة تُرضي طموحهم في البحث، وتُعطيهم الثقة فيما توصلوا إليه من نتائج، مثل المسألة الزنبورية بين سيبويه والكسائي في قصر الرشيد [٥٣]، وغيرها من المناظرات التي تكفلت كتب الأمالي والتراجم بنقلها لنا[٥٤].

الطريقة الثانية: ويمكن أن نطلق عليها الطريقة العقلية؛ حيث اعتمد النحاة فيها على السبر والتقسيم في اختبار ما توصلوا إليه من نتائج.

والسبر والتقسيم هو أن يذكر النحوي "الوجوه المحتملة للمسألة ثم يسبرها، أي: يختبر ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه"[٥٥]. فإذا قلنا إن اطراد الظاهرة يؤيد صحة ما توصل إليه النحاة من فروض، فإن السبر والتقسيم يُعد وسيلة من الوسائل التي اعتمد عليها النحاة في تجربة واختبار ما توصلوا إليه في استقرائهم، وكونه وسيلة لإثبات العلة

عند القدماء يوازي طرق الاستقراء التي وضعها المحدثون لاختبار وتحقيق صدق الفروض[٥٦]، يقول ابن الخشاب: "وطريق النظر إذا سبرت، وقسمت أن تحللها فتقول: لا تخلو كيف من أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، فلا تكون فعلاً؛ لأن الأفعال تليها إذا قلت: كيف تصنع، وكيف تقول؟ والفعل لا يلي الفعل إلا أن يكون بينهما حاجز مقدر– أعني ضميرًا مستترًا – فبطل أن تكون فعلاً، ولا تكون حرفًا؛ لأن الحرف لا يستقل به مع الاسم كلام تام، إلا في النداء نحو قولك: يا زيد، وليس قولك: كيف زيد؟ بنداء، وهو كلام تام، فبطل أن تكون حرفًا، فإذا لم تكن فعلاً، ولا حرفًا بقي أن تكون اسمًا"[٥٧].

ويختبر العكبري صدق ما توصل إليه النحاة في استقرائهم، من مجيء بعض الأفعال مما عينه ولامه ياءان نحو حيي وعيي بالسبر والتقسيم يقول: "هذا عُلم بالسبر والتقسيم، فأما السبر فإنا سبرنا جميع أبنية الفعل فلم نجد فيها ما عينه ولامه واو، بل وجدنا عكس ذلك، وهو ما عينه واو، ولامه ياء نحو: طويت وشويت، ولو كان حيي منه لقلت: حويت، ووجدنا ما عينه ولامه واوان، ولو كان حييت منه لقلت: حويت أيضًا، كما قال: قويت من القوة، فثبت بهذا أن الياءين أصلان"[٥٨].

*** الفروض:**

الفروض هي التكهنات التي يضعها النحاة لوصف، أو بيان ما يربط بين أفراد الظاهرة الواحدة من علاقات، والفروض مدخل مهم جدًا لبناء القواعد؛ "إذ إن القاعدة تكون أول الأمر فرضية عامة"[٥٩]، ومن ثَمَّ فإن "خلو العلوم من الافتراض ... مستحيل وغير وارد؛ إذ تصبح العلوم مجرد معارف سطحية تقتصر على الظاهر دون استكناه ما وراء هذا الظاهر من أنظمة وقوانين"[٦٠].

ومن مظاهر ارتباط النحو بالمنطق الرياضي وضع فرضيات؛ هي بمنزلة أسس أولية للوصول إلى استنباط أساليب الصياغة الصحيحة، فكان ابن جني يضع الفرضية، ويطرح السؤال، ثم يجيب عنه؛ وهو ما يطلق عليه أسلوب الفنقلة للبرهان على صحة الفرضيات من عدمها كفرضيّته عن المسند إليه، وهو الفاعل المرفوع، والسؤال عن سبب رفعه؟ فأجاب: ارتفع بفاعله، ثمّ طرح سؤالا آخر: لم صار الفاعل مرفوعاً؟ فأجاب بقوله: إنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات فجُعل الأقوى للأقوى[٦١]، وهذه الفرضية جاءت بناء على الاستقراء اللغوي، والنحو "علم مُنتزع من استقراء اللغة"[٦٢]، وتعامل علماء النحو مع اللغة كان تعاملاً مبنياً على الفطرة، واستقراء الواقع اللغوي للمجتمع العربي آنذاك.

ولقد قام النحاة بدراسة الظواهر اللغوية، وتقديم الفروض التي تصف، وتفسر ما بين هذه الظواهر من ترابطات وعلاقات، ولكي يكون الفرض مقنعا وصادقا.

وقد أصل ابن جني هذا المبدأ في باب أسماه "الاقتصار في التقسيم على ما يقرب، ويحسن لا على ما يبعد ويقبح"، يقول: "وذلك كأن تقسم نحو مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل وله، فتقول: لا يخلو من أن يكون فعلان أو مفعالاً أو فعوالاً، فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه"[٦٣]. فهو هنا يفترض ثلاثة فروض لوزن مروان، ثم يختبر هذه الفروض، فيصل إلى نتيجة مفادها أنه "يفسد كونه مفعالا أو فعوالاً أنهما مثالان لم يجيئا"[٦٤]، فهو يستبعد الفرضين؛ لأنه لا يجد لهما نظيرًا في كلام العرب، ومع هذا فهو يرفض أن تفترض لوزن مروان أن يكون "مفلان أو مفوالاً أو فعوان أو مفوان، أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة، كقرب فَعْوال ومَفْعال من الأمثلة الموجودة، ألا ترى أن فعْوالا أخت فِعوال كِقرواش، وأخت فُعْوال

كعُصْواد، وأن مَفعالاً أخت مِفعال كمحراب، وأن كل واحد من مَقْلان ومَقْوان وفعوان لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم"[٦٥] ، فهو يشير إلى أن الفروض يجب– وإن كان لا نظير لها في كلامهم– أن تكون قريبة من كلامهم، لا أن تكون بعيدة، وليست لها صلة بالمادة المستقرأة، وهو تأكيد من ابن جني على التصاق النحاة بالمادة المستقرأة، فيما يضعونه من فروض لوصف ظواهرها وتفسيرها، ورفض ما يمكن تسميته بالخرافي من الفروض البعيدة تمامًا عن المادة المستقرأة، وقد ذكر ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية[٦٦].

*** القاعدة:**

إذا صدقت الفروض، وأثبت النحاة صوابها، أصبحت قاعدة أو قانونًا عامًا يحكم أفراد الظاهرة، وبناء القاعدة له شروط ذكرها الدكتور تمام حسان هي[٦٧]:

١– أن تكون وصفًا لسلوك عملي مطرد في التركيب اللغوي.

٢– أنها لابد أن تتصف بالعموم لا الشمول، أي تكون عامة لا كلية.

٣– أن تكون مختصرة قدر الطاقة.

٤– من الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء؛ لتكون سندًا للقواعد وإيضاحًا لها.

وقد كان لارتكاز عملية استنباط القاعدة النحوية من الواقع اللغوي أهميته من حيث الكشف عن الخصائص العلمية للغة العربية، وكيفية استخدام تراكيبها استخداما سليماً مبنياً على صحة اللفظ والمعنى يوصل إلى أداء التواصل الفكري بين الأفراد، ويُتخذ كأصل يقاس عليه، وإذا وجد حكم لغوي لا قاعدة له قيس على القاعدة النحوية الأولى، بناءً على وجود شبه بين القضيتين، أي بين القضية الأولى، وهي الأصل، والقضية الثانية المتمثلة في الفرع[٦٨]، وإلا اعتمد النحاة على النظير "فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير"[٦٩]، وإطلاق الحدود والتعريفات على مثل هذه المصطلحات، يُدعم شروحاتهم النحوية فيجيء النحو مؤسساً على قضايا منطقية؛ إذ يُراد بالحد "الدلالة على الذات لا العلة التي وضع لأجلها؛ إذ علة الشيء غيره" [٧٠]، والحدود تميّز بين الأصل والفرع وتضع لهما توصيفاً يميزهما، فالفرع شبيه بالأصل، ويحمل بعض خصائصه، ووجه التشابه بين الفرع والأصل أو المقيس عليه، لا يُعطي الفرع حقوق الأصل كاملة، إنه يمنحه حقوقه بشروط فـ (لا) النافية المشبهة بـ (ليس) التي لها حكمها في الشبه والإعمال، لا تعمل عمل ليس إلا بشروط، فإن لم تتوافر هذه الشروط بطل عملها[٧١]، هذا إذا توافرت شروط الشبه، فإذا لم تتوافر لم يأخذوا بشاذ؛ حيث "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[٧٢] فهو ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه؛ فالقياس يقتصر علي ما كان "مطرداً في القياس والاستعمال جميعاً"[٧٣]، أمّا ما كان مطرداً في الاستعمال شاذاً في القياس "فلا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره"[٧٤]، وما كان خارجاً عن العُرف اللغوي للمجتمع العربي في تلك الفترة، لا يُتّخذ مصدراً للاعتداد به باعتبار أنّ تلك المظاهر اللغوية الشاذة "إنما دخل هذا النحو كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يُراجعونها، ولا قوانين يستعصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، وربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"[٧٥]، ويمكن أن تصل بهم قرائحهم إلى إحداث بعض الألفاظ والعبارات لم يسبق إليها.

والقاعدة تتصف بالتعميم، وهو نتاج طبيعي لبنائها على الاستقراء، وإن كان جزئياً، وهذا التعميم يكون تعويضاً منهجياً عن عدم القدرة على الاستقراء التام، كما تُعد القاعدة وصفاً للسلوك اللغوي، إذا التزم النحاة به ظهرت حالات لا تنطبق عليها القاعدة.

وهو ما لاحظه النحاة؛ حيث إن كثيرًا من الظواهر يطرد اطرادًا لا يختلف عن القواعد العامة التي وضعت لتقنينه، إلا فيما ندر أوشذ، والشذوذ لا ينافي الفصاحة، كما لاحظوا أيضًا أن هناك بعض الظواهر التي لا تخضع بعض مفرداتها لقانونها العام خضوعًا تامًا؛ لأن اللغة سلوك بشري، يختلف أداؤه من شخص لآخر، مما يؤدي إلى تعرض بعض الألفاظ أو المفردات لبعض التغييرات التي تخرج بها عن القاعدة العامة، يقول سيبويه: «أعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا»(٧٦).

وقول سيبويه يرصد بمنتهى الدقة الاختلاف أو التباين الذي لاحظه النحاة بين القواعد العامة «القياسية»، والاستعمال الذي قد يخرج بالظاهرة عن القاعدة فسيبويه كان على وعي بأن التعميم يقابله على الجانب الآخر تباين في بعض الظواهر، ولعل إشارة سيبويه إلى الاختلاف في بعض اللهجات بين القبائل العربية، ورصده لها، وبيان أثرها في بعض الظواهر التركيبية دليل يؤكد ما ذهبنا إليه، "فمن المحال عدم وجود تباين مقبول في تمثلات الظاهرة"(٧٧).

وقد أدرك ابن جني ذلك فقال: "فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد تراها ظاهرة الخلاف، ألا ترى إلى الخلاف في «ما» الحجازية والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميمية، إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنما هو في الشيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به .. ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه – على قلته وخفته – إلا له من القياس وجه يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشوًا مكيلاً وحثوًا مهيلاً، لكثر خلافها وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سُدى غير محصل، وغفلاً من الإعراب، ولاسُغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكُلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه"(٧٨).

فدرجتا التعميم والتباين متكاملتان، "فالتعميم يعكس الاطراد، والتباين يعكس الشذوذ غالبًا، وهو ما لايمكن استبعاده من أي نظام لغوي"(٧٩)، كما يعكس – أيضًا– إلى جانب الشذوذ، الاختلاف بين اللهجات، والفروق الاستعمالية التي تؤثر في الظواهر اللغوية.

وكما أدرك النحاة أن اللغة سلوك بشري، وسجلوا في استقرائهم التغيرات التي نتجت عن هذا السلوك، أدركوا كذلك أن اللغة كائن حي يتطور بمرور الزمن، فسجلوا بعض مظاهر هذا التطور، ومن أمثلة ذلك لغة أكلوني البراغيث، ولغتا القصر والنقص في إعراب الأسماء الستة، مع التأكيد على أن هذه التطورات كانت جنبًا إلى جنب في الاستعمال اللغوي، ولم يلغ اللاحق منها السابق(٨٠)، وهذه التغيرات التي سجلها النحاة في استقرائهم سواء أكانت ناتجة عن السلوك البشري والفروق الاستعمالية، أم ناتجة عن التطور اللغوي، ما هي إلا "أشكال من التباين عزيت لأصحابها حينًا، ولم تُعز أحيانًا"(٨١).

وإذ تنبه النحاة لهذه التباينات لم يهملوا تأصيلها، بل وضعوا لها فروضًا تصفها وتفسرها، وهذه الفروض، وإن خرجت عن القاعدة الاستقرائية العامة «القياسية»، فهو خروج مقبول، يُقره الواقع اللغوي، ويتقبله المنهج الاستقرائي.

ويُعد القياس من أهم الأصول النحوية؛ فهو بمنزلة ميزان النحو، يحافظ على سلامة القانون اللغوي، حتى قال أبو علي الفارسي: "لأن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليّ من أن أخطئ في واحدة من القياس"(٨٢)، وهذه العناية بمسألة القياس دلالة واضحة بصلة العلاقة بينه وبين صياغة القوانين النحوية السليمة؛ لأنّ الخطأ في قياس مسألة يحيل بالضرورة إلى الخطأ في عملية التحليل المنطقي لهذا الأصل، وعملية القياس تتوافر على جملة من الشروط العلمية والمنطقية كالمقيس والمقيس عليه، والعلة والحكم.

والقياس في النحو نوعان:

الأول: القياس الاستقرائي: و" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"(٨٣)، "وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في مسائله" (٨٤)، وهو "قانون مستنبط من تتبع لغة العرب، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة، وما في حكمها، كقولنا كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفاً، ويسمى قياساً صرفياً... ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء، فعلى هذا القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناءً يسمى قياساً نحويًا، وربما يسمى قياسًا لغويًا أيضاً"(٨٥)، أو "هو العملية التي بها يخلق الذهن صيغة، أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف"(٨٦) ، "وليس القياس بهذا إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة من مادة أخرى، سمي عمله هذا قياساً، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية"(٨٧). والقياس بهذا "وسيلة ذهنية لاستنباط القاعدة"(٨٨).

وهو ما أسماه الدكتور تمام حسان الحتمية(٨٩)، ويعني هذا أنه يُتوصل إليه بعد التعرف على الظاهرة اللغوية، إذ يرتكز القياس الاستقرائي "على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه الظواهر، كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص"(٩٠).

والقياس الاستقرائي يهدف إلى "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك"(٩١).

وهذا القياس يتكون من أربعة أشياء، كما يقول ابن الأنباري: "لابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم"(٩٢).

المقيس عليه عند النحاة هو المادة اللغوية التي تم استقراؤها، وصنفت وصفيًا بحسب اطرادها واستمراريتها في الاستعمال.

وإذ ارتبط المقيس عليه بالاستعمال فقد اشترط النحاة فيه شروطاً منها:

١- أن يكون المقيس عليه كثيرًا، يقول سيبويه: "الأكثر يقاس عليه"(٩٣).

٢- ألا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس، يقول سيبويه: "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(٩٤).

٣- كما لا يقاس على الشاذ نطقًا لا يقاس عليه تركًا. يقول ابن جني: "فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك"(٩٥).

٤- ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على

الكثير لمخالفته له[٩٦].

وقد قال ابن جني: "قد يقل الشيء، وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس"[٩٧].

وبعد أن استقر أمر الاستقراء والوصف، وأصبح لدى النحاة قواعد استقرائية عامة، كان عليهم- منهجيًا وتأصيليًا- أن يتخذوا من هذه القواعد نقط ارتكاز، أو مقدمات أولية يستخلصون منها بأساليب استنباطية ما يمكن أن ينطبق على حالات فردية جديدة لم تخضع للاستقراء، وهذا هو القياس الاستقرائي، وإذ ارتبط هذا القياس بالاستعمال اللغوي، فقد ربط النحاة بينه وبين التصنيف الذي سبق وضعه للمادة اللغوية، ومن ثم تحولت هذه المصطلحات إلى مصطلحات قياسية.

فكما أن القواعد لا تبنى إلا على الكثير المطرد فإن القياس لا يكون إلا على الكثير المطرد أيضًا، وقد يطلق على هذا الكثير الذي يجوز القياس عليه مصطلح قياسي، أو مصطلح الأصل، أو مصطلح القاعدة، أو مصطلح الباب، وكلها متساوية في الدلالة على ما ينقاس[٩٨].

وقد اشترط النحاة أن يكون المقيس عليه كثيرًا، فهم "بعد أن استقروا ما ورد لهم من نصوص اللغة، اتخذوا مما كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياسًا يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح المقبول. وتلك هي الطريقة العلمية الحديثة في تقعيد القواعد، واستخراج مسائل اللغة"[٩٩].

ثانيا: الفرع وهو المقيس:

المقيس هو الركن الثاني من أركان القياس، وهو عبارة عن النصوص اللغوية غير المنقولة عن العرب والمجهولة الحكم، المراد قياسها على نصوص منقولة وثابتة الحكم بالاستقراء؛ لأن "إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريقة النقل محال"[١٠٠]، ومن ثم رأى النحاة أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[١٠١]. وليس الأمر على إطلاقه هكذا، وإنما كان الخليل وسيبويه يقولان: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟"[١٠٢].

ويؤصل ابن جني هذا المبدأ بقوله: "اعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[١٠٣].

أي أن القياس يجب أن يخضع للأصل العام، وهو الإفادة، فإن أفاد معنى في كلامهم فهو من كلامهم، وإن خرج عن هذا تركت ما أنت عليه إلى ما هم عليه، وفي هذا دليل آخر على أن أصول النحو لا تؤخذ على إطلاقها، بل تؤخذ بحرية تنتهي عندما تصطدم بأصل آخر.

ثالثًا: العلة (الجامع):

هي الركن الثالث من أركان القياس، وهي الجامع بين طرفي القياس؛ المقيس عليه والمقيس، فإذا تحققت فيهما ألحقت المقيس بالمقيس عليه فيأخذ حكمه، وتتحقق العلة بأدنى مشابهة بين الأصل والفرع. وقد قال: ابن جني في قوله عن النحو: "وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[١٠٤] .

وأحسب أن في هذا دليلاً واضحًا على أن التعليل يعتمد على الاستقراء أي يبدأ من الاستعمال اللغوي، كما أنه ينتهي به أيضًا؛ إذ هو لا يخرج عما عليه أهل العربية في

كلامهم، فالنحوي له أن يجتهد في استخلاص العلل من كلامهم وفق الأصول العامة التي وضعها أئمة النحو، وقد أصّل ابن جني هذا المبدأ بقوله: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع"(١٠٥).

ومن ثم يمكن القول: "إن التعليل هو التصور النظري الذي تستند إليه النظرية النحوية في تعليل ما هو كائن من الاستعمالات اللغوية الصحيحة، وتعليل ما كان يجب أن يكون بوصفها مثالاً يجب أن يحتذى، ومن ثم فإن أي خروج عن هذا المثال يجب تعليله، وبذلك يصبح التعليل وكأنه جسر يربط بين الأصل النظري (المثال)، وصورته العملية المستعملة في اللغة العربية أي الواقع اللغوي"(١٠٦).

والنحاة باعتمادهم على التعليل يسعون إلى "جعل العلاقة بين القاعدة (المثال) والنص (المنطوق) علاقة انسجام وائتلاف لا نفور واختلاف"(١٠٧).

والعلاقة بهذا تأصيلية تتسم بالمنهجية العلمية؛ إذ "الواجب على النظرية العلمية التي تتعرض بالبحث لظاهرة، أن تشمل بالتفسير جميع العناصر المكونة لها، وتضع حلاً يستوعب تلك العناصر، ولا تُخل بجانب لتُشغل بآخر، أو تهتم بقسم، وتهمل الباقي"(١٠٨).

رابعًا: الحكم:

الحكم هو الغاية التي يبحث عنها النحوي، والمقصود به إلحاق المقيس بالمقيس عليه، الثابت حكمه بالاستعمال أو بالقياس، والاستنباط على خلاف بين النحاة، وينقسم الحكم النحوي ما بين الوجوب والجواز ستة أقسام، وهي الواجب والممنوع والحسن والقبيح وخلاف الأولى والجائز(١٠٩)، وهي أحكام مستمدة من أصول الفقه، ولا وجود لكثير منها في كتب النحاة الأوائل.

الثاني: القياسي الشكلي:

القياس بهذا المفهوم هو "حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة"(١١٠).

ثم يقدم ابن الأنباري مثالاً لهذا القياس فيقول: "وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسّم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يُسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو"(١١١).

والقياس بهذا "عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحق حكم ما ألحق به"(١١٢).

والنحاة باعتمادهم على القياس الشكلي في التأصيل كانوا يهدفون إلى تسويغ الأحكام التي ثبتت بالاستقراء بما لا يدع مجالاً للشك وتأكيدها وتثبيتها بردها إلى أصول وأحكام ثابتة(١١٣).

وفي النهاية أود الإشارة إلى أن تأسيس بعض النظريات اللغوية الغربية؛ كان مؤسساً في جوهره على الفسلفة الأرسطو طاليسية، وعندما نأتي إلى أصحاب النظرية البنوية نلاحظ أن مذهبهم قائم أصلاً على الفسلفة الأرسطو طاليسية، فهي في جوهرها تنتمي إلى "مبدأ الهوية فيكتفي أساساً بتشخيص العناصر والوحدات؛ بانياً كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية"(١١٤) أي اعتبار الأشياء كلها تشخيصية حتى ولو كانت دالة على أحداث؛ حيث "يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية، تتحد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة، تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاماً

مفهوماً"[١١٥] أما إذا تغير معنى القطعة فهو تغيير حاصل من قبل فونيم ما "يدخل في النظام الفونولوجي للغة المعنية، وإلا فهو مجرد وجه من وجوه الأداء **Variante**"[١١٦] فهم يكتفون باستخراج الوحدات اللغوية، وذلك دون استغلال سياق الكلام. ومن ناحية أخرى، ذهب أصحاب (الاستغراق الأمريكي) إلى "حصر كل السياقات الممكنة للقطع الصوتية"[١١٧] بمعنى الاهتمام بكل القرائن اللفظية التي تجري في المحور التركيبي، أو مدرج الكلام، وهذا المذهب كما ذهب إليه عبدالرحمن الحاج صالح؛ حتى وإن شابه التصور العربي بما يسمونه قسمة التركيب، لا يخرجهم أبداً من النزعة التشخيصية الساذجة، أي تشخيص الوحدات اللغوية في أجناس متداخلة بعضها في بعض[١١٨]، وهي تصور ينتمي إلى التصور الأرسطو طاليسي الذي يقوم على التحديد بالجنس والفصل؛ أي أن الأشياء إما داخلة في الجنس، وإمّا في الجنسين أو أكثر أو خارجة عنه، فالنظرية البنيوية تميل إلى كونها ذات نزعة تحليلية تصنيفية قاصرة على الصياغة الرياضية للوحدات، ومثال ذلك في الفونولوجية؛ جنس الحروف الشفوية العربية، كما هو ممثل في الرسم التالي[١١٩]:

[(ب،م)و] /ف وبالتمثيل الشجري:

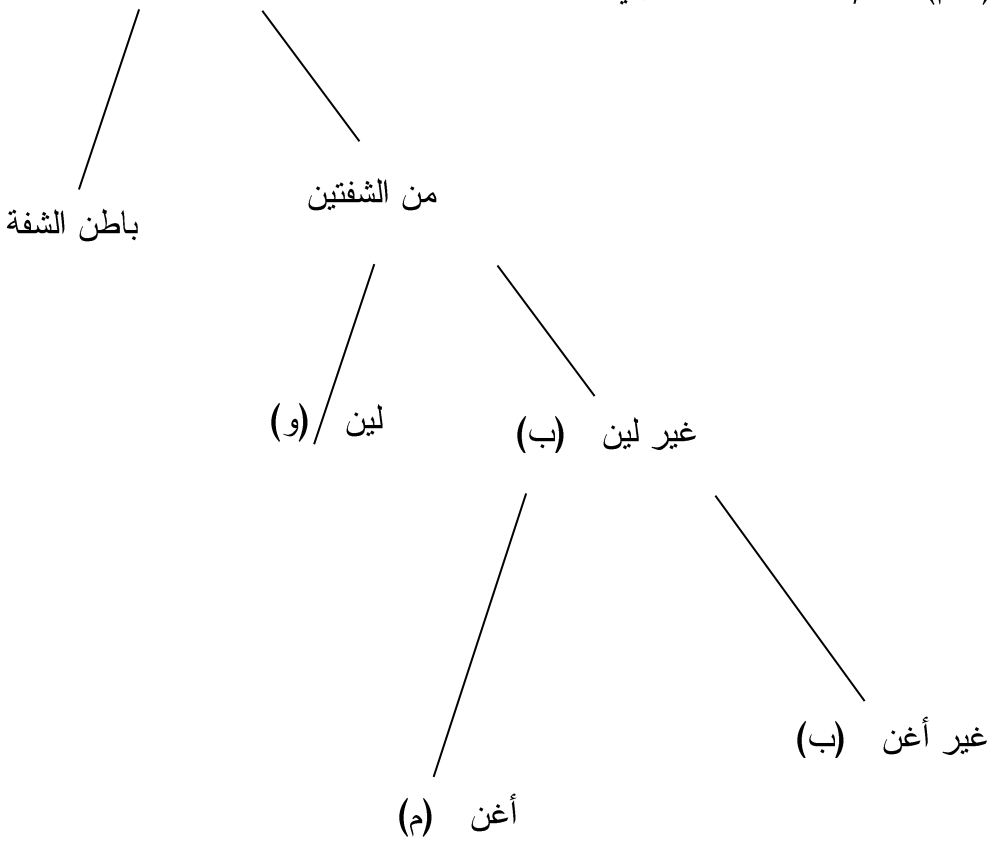

فهذا المنحى حسب الحاج صالح غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللغوية، كالتراكيب اللغوية التي تحتمل أكثر من معنى، بيد أن المدرسة التوليدية أضافت مفهوم التحويل بأن

جعلت كل *شجرة* علاقة غير اندراجية بل مباشرة، إلا أنها لم تهتم إلا بنوع واحد من التحويلات؛ وهي التحويلات التقديرية أما تحليل الوحدات اللغوية في النحو العربي الخليلي فهو يتجاوز كل التصورات السابقة من التحديد بالجنس والفصل، بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء، أو حمل العنصر على الآخر لإثبات صيغة الكلمة كما هو ممثل أدناه.

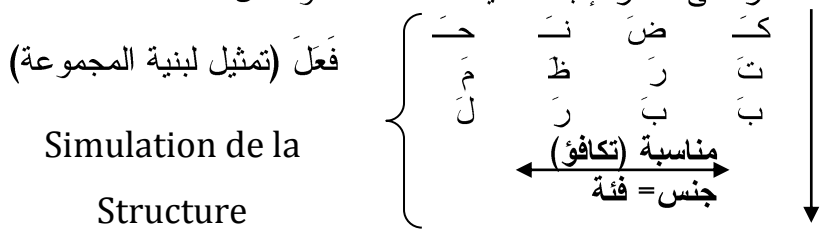

فنلاحظ أن الوحدات تخضع لقانون (البنية) الذي لا نراه في كيفية الجنس، والتحليل النحوي عند العرب الأوائل، كان يهتم بالمحورين الاستبدالي والتراكيبي، كما أن مفهوم الفئة لديهم مرتبط بالكيف والكم معًا، فالبنية تستخرج بحمل كل جزء من وحداتها على نظيراتها مع الأخذ بعين الاعتبار المواضع المخصصة لها.

ومما جعل التحليل التقطيعي في التصور النحوي الخليلي ذا فاعلية ونجاعة؛ أنّه يتوافر على مبادئ ومفاهيم مهمّة؛ كمفهوم المجموعة ومفهوم الموضع، فهو في تصوره مؤسس على مبادئ مغايرة تماماً للبحث اللغوي عند الغرب، فهو قائم على أسس أبستومولوجية مرتبطة بجمع الكلام المسموع عن العرب الفصحاء؛ للحفاظ على الجانب الديني المرتبط بكتاب الله –عزّ وجلّ– وهي بحوث متصفة بالعلمية والموضوعية "بل بمقياسين اثنين وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى، فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة، وأفادت معلومات جديدة، وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث، كانت أحرى بأن توصف بأنها علمية"(١٢٠).

ويمكن القول: إن التفكير اللغوي عند العرب – النحاة الأوائل– أفرز نظرية لغوية شاملة لها خصائصها ومنهجها الرياضي في تحليل اللغة، فهي جزء لا يتجزأ من الفكر اللساني العربي، وهي نظرية تسعى إلى إحياء وقراءة التراث اللغوي العربي الأصيل الذي تركه العلماء النحويون الأوائل الذين عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية، وشافهوا العرب الأقحاح، واستعملوا التحريات والوسائل العلمية اللغوية المختلفة؛ للحصول على لغة عربية فصيحة وبعيدة عن اللحن المسموع.

النتائج: توصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١– إن القياس بمفهومه الاستقرائي ساهم بشكل كبير تأصيليًا في استنباط أحكام مجهولة لظواهر لم تدخل حيز الاستقراء، على حين أن القياس الشكلي ساهم في تسويغ وتثبيت أحكام ثابتة بالاستقراء.

٢– إن تحديد مفهوم الكثرة والقلة في ضوء الاستمرارية قد جنب القياس النحوي الكثير مما وجه إليه من نقد؛ إذ في ضوئه أصبح القياس ممكناً على القليل، كما أصبح عدم القياس على الكثير له ما يبرره أيضًا.

٣– أن دلالة الأصلية والفرعية في القياس الشكلي دلالة نسبية، ومن ثم وجدنا خلافًا بين النحاة

في إثبات أصالة الفاعل للرفع أو المبتدأ، وأحسب أن هذا خلاف شكلي؛ إذ إن الحكم ثابت بالاستقراء، ولن يغير فيه مثل هذا الخلاف، فالرفع ثابت للفاعل والمبتدأ، سواء أكانت الأصالة لهذا أم ذاك، وإذ كان الأمر كذلك فباب الاجتهاد مفتوح.

٤- قياس التمارين أو القياس النظري له وجود منذ كتاب سيبويه، والمبرد في مقتضبه قد جعل لهذه المسائل مكانًا عقب كل باب من أبواب الكتاب، وغيرهما، وهذه التمارين قد أثبتت صلاحية النظرية النحوية ومنهجيتها؛ إذ أثبتت قدرتها على التوقع والتنبؤ.

٥- النحو قائم على الموضوعية المتمثلة في الاستقراء الناقص والشمول المتمثل في الحتمية في التعميم وتجريد الثوابت على هيئة قوانين، وفي التمسك المعتمد على التصنيف والتقسيم للسيطرة على المفردات، وعدم التناقض بين النتائج والاقتصاد والبرهنة التي تبعده عن الشك، ونظريته تمثل المثالية المنظمة للعلم في التفسير والتنبؤ والضبط.

٦- القياس ساهم بشكل كبير في استنباط أحكام مجهولة لظواهر لم تدخل حيّز الاستقراء، كما ساهم في تسويغ وتثبيت أحكام ثابتة بالاستقراء.

٧- للنحو علاقة وثيقة بأسس الاستقراء لذا أخضع النحاة ظواهر اللغة للملاحظة والتجريب المتمثل في مشافة الأعراب وسؤال العلماء ومناظراتهم واختبار ما توصلوا إليه من قواعد وقوانين، كما حرصوا على وضع الفروض النابعة من استقرائهم للمادة اللغوية، وأدركوا أن التعميم عوض منهجي عن عدم القدرة على الاستقراء التام.

٨- حرص النحاة على عدم وصف ما خرج من الاستعمالات اللغوية عن قاعدتهم الاستقرائية العامة بالخطأ، بل قدموا فرضاً جديداً، أو التمسوا علة تفسره؛ لأنه خروج مقبول يقره الواقع اللغوي.

٩- مرحلة التأسيس لعلم النحو عند النحاة العرب الأوائل اتسمت بمنهج علمي مبني على منطق رياضي توخى فيه النحاة جملة من المفاهيم الأساسية في صياغة القواعد النحوية.

*** التوصيات:**

١- ضرورة دراسة نحو المدرسة الكوفية أو البصرية أو البغدادية وعلاقة قواعد كل مدرسة، ومصطلحاتها النحوية بالعلوم الأخرى كعلم الفقه والتفسير والمنطق والفلسفة وعلم المعاني.

٢- دراسة الاتجاهات الحديثة في النحو العربي كالتحويل والتوليد، وأثر ذلك في العلوم الأخرى، وتأثرها بها، وبيان ما في نحو العربية من هذه النظريات الحديثة.

٣- ضرورة عقد مقارنة بين مناهج النحاة في دراسة اللغة العربية ومناهج المفسرين والمناطقة في شروحاتهم واستنباطاتهم من مثل المنهج الوصفي والتحليلي والمعياري والاستقرائي والاستنباطي وعلاقة مناهج كل علم بالآخر.

٤- دراسة أثر الفلسفة والمنطق على نحاة البصرة والكوفة ومصر والأندلس، كل على حدة.

Abstract

The Mathematical logic in The grammar Thought

By Motlak Mohamed Mubarak

The Arab Culture was founded; The analysis and deduction In this Foundation our Scientists were in Flounced by mathematical ideology. Where Scientists gathered Arabic Words and counted them mathematically depending on The interpretation and reasoning that appeared in their books and the mathematical logic was based on the deductive system which made the non. Interconnected system together. It gave us a set of fixed rules and that happened in grammar where consistency of language is formed according to linguistic structure that is subject to the logical relations and consistency that could be measured.

Grammar science is founded on the relationships between the parts of speech. The discovery of the nature of these relations could be found out through a scientific approach based on observation of linguistic phenomena and noting sot the grammarians of the phenomenon of parsing grammar. Then experimenting to demonstrate the validity of the findings of the grammarians in induction of results. Then putting the hypotheses to devise the proper drafting methods. If ratified hypotheses and grammarians proved them, they become general rules.

The measurement- inductive or formal- is an allusive of strong interdependence between mathematical logic and grammar because it's based on the origin, branch, reason and rule.

الهوامش

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، **كتاب العين**، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ط١. بيروت: ١٩٨٨، ج١، ص ٥٩.

(٢) الحموي، ياقوت ، **معجم الأدباء**، ط٣، ١٩٨٠، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٧٥.

(٣) العسكري، أبو أحمد الحسن ، **المصون في الأدب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون. الكويت: ١٩٦٠، سلسلة تراث العرب، ص ١٧.

(٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط١ ، دار الجيل- بيروت، ٢/ ٣٩٨.

(٥) **السابق نفسه**، ١/ ٣٩.

(٦) الحديثي، خديجة ، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**،مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٧٤، ص ١٧.

(٧) العسكري، أبو أحمد الحسن ، **المصون في الأدب**، ص ١٧.

(٨) أبو الطيب اللغوي، **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص ٦٥.

(٩) المخزومي، الدكتور مهدي، مدرسة الكوفة، **ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، دار الرائد العربي، ط٢، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦. ص ٤١، ٤٢

(١٠) مدكور، الدكتور إبراهيم، **منطق أرسطو والنحو العربي**: تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٥م. ص ٣٤٠- ٣٤٥ بتصرف.

(١١)أبو المكارم، الدكتور علي محمد، **تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة – بيروت. بلا ط ولا ت. ص

٨٠، ٨١
(١٢) **السابق:** الموضع نفسه بتصرف.
(١٣) ينظر مصطفى، الأستاذ إبراهيم: **أول من وضع النحو**، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد العاشر الجزء الثاني ١٩٤٨، ص ٧٣.
(١٤) ينظر: أنيس، د. إبراهيم، **من أسرار اللغة** ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، ١٩٨٥م. ص ١٧١.
(١٥) ينظر: أنيس، د. إبراهيم ، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٧، ص٩.
(١٦)السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٩٧٩م. ٢/ ١٨١
(١٧) **السابق:** الموضع نفسه.
(١٨) حسان، الدكتور تمام، **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب- القاهرة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م: ص ٥٣.
(١٩) ابن سينا، **النجاة**، تحقيق ماجد فخري. بيروت: ١٩٨٥، الآفاق، ص ٣.
(٢٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م. ص١/ ٣٦٦
(٢١) الفارابي، **إحصاء العلوم**، تحقيق: عثمان أمين. القاهرة: ١٩٤٩، دار الفكر العربي، ص١٢.
(٢٢) العيسوي، د. عبد الرحمن ود. عبد الفتاح، **مناهج البحث في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**، دار الراتب الجامعية- بيروت ١٩٩٧م، ص ١٧.
(٢٣)سلوم، الدكتور توفيق «مترجم»، **المعجم الفلسفي المختصر**، دار التقدم موسكو ١٩٨٦. ص ٢٧.
(٢٤)عبد الغني، د. عبد المقصود. **نظريات في مناهج البحث العلمي**، مكتبة الزهراء- القاهرة بلا ط، ولا ت. ص٣٠.
(٢٥) ينظر: النشار، د. علي سامي، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، دار المعارف مصر، ط٤، ١٩٧٨م: ص٩١.: ص ٢٧١.
(٢٦) **نظريات في مناهج البحث العلمي**: ص ٣٠.
(٢٧)قاسم، د. محمود، **المنطق الحديث ومناهج البحث**، مكتبة الأنجلو المصرية، بلا ط ،ولا ت، ص ١٦.
(٢٨)المكي، عبد الرازق، **الاستقراء والبحث العلمي**، القاهرة ١٩٦٥م: ص ٨، ٩.
(٢٩) دويدري، د. رجاء وحيد، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر المعاصر- دمشق، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص ١٢٩- ١٣٠.
(٣٠) **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**:ص ٩٠.
(٣١) **السابق:** نفسه.
(٣٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق الدكتور غازي مختار طليمات وعبدالإله نبهان، دار الفكر، ط١،بيروت، ١٩٩٥م. ١/ ٤٠.
(٣٣) **الاستقراء والبحث العلمي** ، ص ٧.
(٣٤) **المنطق الحديث ومناهج البحث**: ص٧، ٨.
(٣٥) صليبا، الدكتور جميل، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني والمصري، ١٩٧٨م.١/٧١.
(٣٦) **المنطق الحديث ومناهج البحث**: ص ١٦.
(٣٧)ندر، عبد الزهرة محمد، **منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي أصوله وتطوره**، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم تحت رقم ٧٧٩. ص٨.
(٣٨) **المنطق الحديث ومناهج البحث**: ص٢٠.
(٣٩) ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م ١/٢٣٥ مسألة ٢٨.
(٤٠)ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام –بغداد بلا ت، ١/١٠٠.
(٤١) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: ١/ ٨٣ مسألة ١٨.

(٤٢) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح الرضى على كافية ابن الحاجب**، تحقيق د/ عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ، – ٢٠٠٠م، ١/ ٢٠٠.
(٤٣) **الخصائص**: ١/ ١٣٧ وبيت الجعدي المشار إليه هو قوله.. كأننا رعن قفٍّ يرفعُ الآلا.
(٤٤) **الكتاب**، ٣٤٩/٢ يقول: «أما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف» وسيبويه لا يجيز النصب بها لأنه لم يبلغه كما ذكر المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ط١، بيروت، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م. ص٥٦٢.
(٤٥) ينظر القول بفعلية حاشا في:المبرد، **المقتضب**، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط٢، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩، ٤/ ٣٩١، ابن يعيش، **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي – القاهرة بلا ط، ولا ت ٢/ ٨٥، ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر – القاهرة، ط١،١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، ٢/ ٣٠٦، **شرح الرضى على كافية ابن الحاجب** ٢/ ١٧٦، الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، بلا ط، ولات ٢/ ١٦٥.
(٤٦) **شرح التسهيل**: ٢/ ٣٠٧.
(٤٧)وافي، د. عبد الواحد، **علم اللغة** ، دار نهضة مصر– القاهرة، ط٧، ص٣١.
(٤٨) ينظر، أبو المكارم، د.على، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨، ص١٢٠، **وتقويم الفكر النحوي**: ص٦٨.
(٤٩) انظر: **الخصائص**، ١/٢٥١، ٣٨٥.
(٥٠)الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء** ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة ودار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. ص ٣– ٥.
(٥١) ينظر على سبيل المثال **الكتاب**: ٢/ ٤٨، ١٥٤، ٣/ ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٨.
(٥٢) **الكتاب**: ١/ ١٢٤.
(٥٣) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: ٢/ ٧٠٢ مسألة ٩٩.
(٥٤) لقد قام بعض العلماء بتسجيل هذه المناظرات والمجالس العلمية في مؤلفات خاصة منها **مجالس العلماء** للزجاجي ولثعلب، وخصص لها السيوطي الفن السابع من كتابه **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية– بيروت بلا ط و لا ت.
(٥٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله**، تحقيق طه عبد الرؤوف، مكتبة الصفا– القاهرة ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م، ص ١٢٤.
(٥٦) أقام جون ستيورت كل استقرائه على قانوني التعليل والاطراد في وقوع الظواهر، واستخدم طرقا – هي طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف، وطريقة التلازم في التغيير – للكشف عن القانون أو العلاقة الثابتة التي تربط بين الظواهر، هذه الطرق لم يستخدمها فقط كأداة من أدوات البحث، وإنما استخدمها أيضًا كوسيلة من وسائل اختبار وتحقيق الفروض، وهو بهذا يلتقي مع ما استخدمه القدماء من وسائل لإثبات العلة، التي من بينها السبر والتقسيم. ينظر: **المنطق الحديث ومناهج البحث** ص ٨٤– ٩٣، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، ص ٩١– ٩٦.
(٥٧) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة – دمشق ١٩٧٢م، ص ٢٦.
(٥٨) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق الدكتور غازي مختار طليمات وعبدالإله نبهان، دار الفكر، ط١،بيروت، ١٩٩٥م، ٢/ ٤١٧.
(٥٩) الملخ، د. حسن خميس، **التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء– التحليل– التفسير**، دار الشروق– عمان– الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.: ص٢٤.
(٦٠) عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز، **النظرية اللغوية في التراث العربي**، دار السلام للطباعة والنشر– القاهرة ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م، ص ٢٣٨.
(٦١) ينظر: **الخصائص**، ١/١٧٣..
(٦٢) **السابق نفسه**، ١/ ١٨٩.
(٦٣) **الخصائص**، ٣/ ٦٩.
(٦٤) **السابق نفسه**، ٣/٧٠.

(٦٥) **السابق: الموضع نفسه.**
(٦٦)ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م . ص٥١٢.
(٦٧) ينظر: حسان، د.تمام، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب- القاهرة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.ص١٥٨.
(٦٨) أبو البركات الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، ص ٩٣.
(٦٩)**الخصائص**، ١/ ١٩٧..
(٧٠)**شرح المفصل**، ٢/٥.
(٧١) ينظر: **شرح المفصل** ، ١/ ٢٦٨-١٦٩.
(٧٢)**الكتاب**، ١/ ٣٩٨.
(٧٣)**الخصائص**، ١/ ٩٧.
(٧٤) **السابق نفسه**، ١/ ٩٩.
(٧٥)السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد جاد المولى. القاهرة: ١٩٥٨، دار إحياء الكتاب، ٢ /٢٤٨.
(٧٦) **الكتاب**: ١/ ٢٤- ٢٥.
(٧٧) **التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء- التحليل- التفسير** : ص٧٤.
(٧٨) **الخصائص**: ١/ ٢٤٤- ٢٤٥.
(٧٩) **التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء- التحليل- التفسير** : ص٧٤.
(٨٠) ينظر: عبد التواب، د. رمضان، **بحوث ومقالات في اللغة** ، مكتبة الخانجي ط١، ١٩٨٢م، ص ٧٢-٦٨. أشار إلى أن لغة أكلوني البراغيث تعد طورًا سابقًا من أطوار المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد.
(٨١) عمايرة، د. إسماعيل أحمد، **بحوث في الاستشراق واللغة**، دار وائل للطباعة- عمان- الأردن، ط٢، ٢٠٠٣م. ص٨٥،
(٨٢) **الخصائص**، ج٢، ص٨٨.
(٨٣) **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، ص ٤٥- ٤٦.
(٨٤) **الاقتراح**: ص ٨٩.
(٨٥) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات** ، أعده للطبع د/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢،بيروت ١٩٩٣م، ص ٧١٣، والتهانوي، محمد بن علي بن القاضي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، راجعه د/ رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان – بيروت، ط١، ١٩٩٦م: ٢/ ١٣٤٧.
(٨٦) فندريس، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية. بلا ط، ولا ت.: ص٢٠٥.
(٨٧) **من أسرار اللغة**، ص ٨.
(٨٨) الطواني، د. محمد خير ، **أصول النحو العربي** ، الناشر، دار الأطلسي- الرباط ، ط٢، ١٩٨٣م. ص ٩٢.
(٨٩) **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب** ،ص ٥٨.
(٩٠) أبو المكارم، د. علي محمد، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.ص ١٣.
(٩١) حسن، عباس، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف- مصر، ط٢، ١٩٧٨م.: ص ٢٢.
(٩٢) **لمع الأدلة**: ص ٩٣.
(٩٣) **الكتاب**: ٤/ ٨
(٩٤) **السابق**: ٢/ ٤٠٢.
(٩٥) **الخصائص**: ١/ ١٠٠.
(٩٦) ينظر: **الاقتراح**، ص ٩٢- ٩٣.

(٩٧) **الخصائص** ١/ ١١٦ .
(٩٨) ينظر: قرار مجمع اللغة العربية بخصوص هذه المصطلحات، **مجلة مجمع اللغة العربية**، العدد الرابع ١٩٣٧م ص ١٨٦.
(٩٩) **من أسرار اللغة**: ص ١٢،٢١.
(١٠٠) **لمع الأدلة**: ص ٩٨.
(١٠١) **الخصائص**: ١/ ٣٥٨.
(١٠٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف**: تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م. ص ١٧٥.
(١٠٣) **الخصائص**: ١/ ١٢٦.
(١٠٤) **الخصائص**:١/١٩٠.
(١٠٥) **السابق**: ١/ ١٩٠، ١٩١.
(١٠٦)الملخ، د. حسن خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق- عمان- الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.:ص١١٦- ١١٧ بتصرف.
(١٠٧) **التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء- التحليل- التفسير** : ص١٥٨.
(١٠٨) قباوة، د. فخر الدين، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.: ص٨١.
(١٠٩) **الاقتراح**: ص ٤٤.
(١١٠) **لمع الأدلة**: ص٩٣.
(١١١) **السابق**: الموضع نفسه.
(١١٢) **أصول التفكير النحوي**: ص١٣ وينظر: ص٧٥.
(١١٣) ينظر: الملخ، د. حسن خميس، **نظرية الأصل والفروع في النحو العربي**، دار الشروق- عمان- الأردن، ط١، ٢٠٠١م.ص١٧٧.
(١١٤) عبدالرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**،الجزائر، ٢٠٠٧، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ١/ ٢٠٩.
(١١٥) **السابق نفسه**، ١/ ٢١٠.
(١١٦) **السابق نفسه**، ١/ ٢١٠.
(١١٧) **السابق نفسه**، ١/ ٢١٠.
(١١٨) ينظر: **السابق نفسه**، ٢١٠/١
(١١٩) **السابق نفسه**، ١/ ٢١١.
(١٢٠) **السابق نفسه**، ١/ ٢١٤.